



تقرير دولة الكويت

الاجتماع الوزاري المتخصص للجنة المرأة العربية لبحث آثار

فايروس كوفيد – 19

على المرأة والفتاة

17 يونيو 2020



الاجتماع الوزاري المتخصص للجنة المرأة العربية لبحث آثار فايروس كوفيد-19 على المرأة والفتاة

- في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها دولة الكويت ومعظم دول العالم من انتشار فايروس كورونا / كوفيد - 19، ونتائج تداعياته الاقتصادية والاجتماعية الخطرة والجهود المبذولة لمكافحة هذا الوباء والحد من انتشاره، واثاره الاجتماعية والنفسية المترتبة على جميع أفراد المجتمع وخاصة على المرأة والاسرة.

-نؤكد في هذا الصدد الى أن دولة الكويت قد اتخذت تدابير وإجراءات ومبادرات تتوافق مع المعايير الدولية في مجال حقوق الانسان، وخاصة فيما يتعلق بمسألة ضمان الحق في الحياة وحق الوصول الي الخدمات الصحية للجميع، وهذا ما أكد عليه حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في أول خطاب له بمطلع مواجهه دولة الكويت لفايروس (كوفيد -19)، عندما وجهه الى أن تستنفر أجهزة الدولة إمكاناتها لحماية سلامة وصحة الانسان في الكويت " مواطناً أو مقيماً أو زائراً" على حد سواء. حيث قامت دولة الكويت باتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية التي من شأنها ضمان الحماية الاجتماعية للمواطنين، وذلك تنفيذاً لتوجيهات سموه - حفظه الله ورعاه - بشأن الإسراع بتخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لتنفيذها، إضافة إلى اتخاذ التدابير الخاصة بحماية جميع افراد الاسرة والتي تشمل المرأة والفتاة.

الاليات والتدابير

- شكل مجلس الوزراء الموقر الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية بمؤسساته المختلفة والقطاع الخاص، والمكلف بتقديم التصورات العملية لمعالجة التداعيات الاقتصادية وتخفيف آثارها ومضاعفاتها.
- تشكيل لجنة توجيهية عليا لمتابعة وتقويم وتنفيذ تلك الإجراءات.
- فريق دعم استراتيجي وفني لضمان التنفيذ الصحيح.

ومن التدابير التي تم اتخاذها:-

وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى لشؤون الاسرة في تأمين الحماية الاجتماعية:-

- استمرار تحويل المساعدات الاجتماعية للمتفعين من الفئات المختلفة خلال الفترة منذ شهر مارس وحتى شهر مايو 2020م حيث بلغت نسبة النساء المستفيدين من المساعدة لهذا الشهر 71,74% بنسبة صرف 71.4% من اجمالي المنصرف وقد بلغ ما تم صرفه لجميع الافراد البالغ عددهم 46536 فرد مبلغ ما يقارب (20892548 د.ك - عشرون مليون وثمانمائة واثنان وتسعون الف وخمسمائة وثمانية واربعون دينار كويتي) حيث تم خلال هذه الفترة رفع الإيقاف



وتمديد المهل لبعض الفئات، كذلك أولئك الذين تجاوزوا في اقامتهم خارج البلاد المدة المسموح بها وفقا للقانون نتيجة هذه الجائحة، وتم تمديد الصرف لتلك الحالات لمدة 6 أشهر.

- أطلق مبادرة كويتية ساهم فيها مواطنين وأيضا الجمعيات الاهلية والخيرية لجمع مساهماتهم المالية تحت عنوان " فزعة للكويت" تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية من اجل جمع الأموال التي تساهم في تمكين الجهات المختصة والأهلية والخيرية من تقديم يد المساعدة للعمالة الأجنبية (العمالة المقيمة بشكل قانوني).

استفاد من هذه المبادرة العمالة المقيمة بشكل قانوني والتي لم يتوفر لها دخل مالي نتيجة لتوقف العمل، من خلال الوصول لهم في مناطق تواجدهم حيث تمثلت في توزيع المواد الغذائية والطبية بشكل متواصل ومستمر، فقد بلغت إجمالي مصروفات حملة فزعة الكويت (8,351,732 مليون دينار كويتي) وذلك حتى تاريخ 30 مايو 2020م. حيث تم صرفها في خدمة الجميع ومنهم العمالة الأجنبية، على النحو التالي: -

- مساعدات مالية بقيمة (4,884,485 دينار كويتي)، استفاد منها 57,118 أسرة اجنبية متضررة وكذلك تسديد إيجارات لعمالة الذين ليس لديهم دخل مالي، الى جانب تقديم دعم مالي وكوبونات مشتريات من الأسواق).
- توزيع (320,010) سلة غذائية للأسر المتضررة والعمالة وكذلك لمراكز الحجر الصحي.
- تجهيز (45) من مراكز الايواء والمحاجر الصحية بالتجهيزات المطلوبة، حيث بلغ عدد المستفيدين (67,400).
- تجهيز المستشفيات الميدانية المخصصة لتقديم الخدمات الصحية للعمالة الأجنبية بقيمة تقدر (784,877 دينار كويتي).
- تقديم عدد (405,682) سله من المعقمات وحقائب وقائية تم توزيعها لمواجهة الفايروس.
- توزيع (406,940) وجبة غذائية على المستشفيات والمحاجر الصحية والعمالة الاجنبية المتضررة من الأزمة.
- تقدم (10,200) متطوع من المواطنين للعمل مع الجهات الرسمية لمساندة المتضررين من وباء فايروس كورونا دون مقابل.
- انشاء منصة دعم المتضررين من كورونا: وهي منصة لتنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني الكويتي في دعم الاسر والافراد المتضررين من أزمة فايروس كورونا.



- بالنسبة لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية (الحضانة العائلية - رعاية المسنين - رعاية الاحداث) فقد تم تفعيل لجنة الطوارئ والتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير كافة المستلزمات الخاصة بالنزلاء والتنسيق مع الشركات التي تقدم خدمات لدور الرعاية لاتباع كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الفايروس مع تخصيص مكان دائم لإقامة العاملين بتلك الشركات داخل مجمع دور الرعاية تجنباً لاختلاطهم باي من العاملين خارج المجمع.
- تعاون وزارة الشؤون الاجتماعية مع الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، للتعميم على الجمعيات الخيرية في الدولة لاعتماد بطاقات الجهاز المركزي والتأمين الصحي التي انتهت صلاحيتها حتى يمكن شمولهم للاستفادة من الخدمات والمساعدات التي تقدمها تلك الجمعيات.
- تنظيم وتقنين آلية العمل والشراء في الجمعيات التعاونية، وانشاء مقر لإدارة الأزمات بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت واتحاد الجمعيات.
- اعتماد تطبيق نظام الكتروني لتنظيم وحجز مواعيد للذهاب لمراكز التسوق المختلفة والجمعيات التعاونية لتسهيل خدمات المستهلكين والحد من الاختلاط والتراحم وتجنب نشر العدوى بين المستهلكين.
- التنسيق مع كل من وزارة التربية واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لتوفير موقعين لسكن العمالة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية في كل منطقة (رجال / نساء) وذلك بعد فحصهم من قبل وزارة الصحة لتجنب اصابتهم بالمرض في حال مخالطتهم للعمال الاخرين.
- تعاون المجلس الأعلى لشؤون الأسرة مع مكتب حماية الطفل في وزارة الصحة بإيواء وحماية عدد من الأطفال المعنفين الذين تم الإبلاغ عنهم تنفيذاً لما تضمنه قانون حماية الطفل وإيواءهم في دور الحضانة العائلية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- اصدار قرار بتشكيل فريق التدخل السريع لمتابعة حالات وضحايا العنف الاسري ، برئاسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وعضوية ممثلي عن الجهات التالية :- وزارة الشؤون الاجتماعية - وزارة الصحة - النيابة العامة - المباحث الجنائية ، يهدف إلى سرعة الاستجابة للحالات المعنفة والتحري عنها واتخاذ الاجراءات اللازمة أو المناسبة لمساعدتها ، إضافة إلى متابعة الحالات التي تتعرض للعنف وتقديم المساعدات لضمان الاستقرار النفسي والعاطفي والجسدي والأسري قدر الإمكان ، حيث تم بحث عدد من الحالات المتضررة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأنها بالتعاون مع وزارتي الصحة والداخلية .
- جاري العمل على تخصيص خط ساخن خاص بمراكز الايواء والاستماع التابعة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، يعنى باستقبال الحالات وتقديم الاستشارات من قبل مختصين وممن لهم الخبرة في التعامل مع حالات العنف الاسري.
- قام المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالتوعية عن طريق مخاطبة جميع الفئات العمرية، (بث رسائل وفيديوهات توعوية في برامج ووسائل التواصل الاجتماعي)، إضافة الى اللقاءات التلفزيونية والاذاعية لنشر التوعية وضرورة الوقاية والبعد الاجتماعي للحد من انتشار الفايروس.

تدابير وإجراءات للحماية الاقتصادية والاجتماعية:-

- ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الازمة.
- المحافظة على الدعومات اللازمة للمحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية في الأسواق المحلية.
- وضع الآليات اللازمة لتأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة من الأزمة الحالية والمرتبطة بعقود.
- دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية بالقطاعات المتضررة.
- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظلة التمويل الزراعي في البنك الصناعي.
- تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للشركات والعملاء المتضررين، تقدمها البنوك المحلية.
- تأجيل حصة أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة (6) شهور، بالإضافة إلى تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة على المؤمن عليهم وفقاً لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة (6) شهور، وكذلك تأجيل خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي وفقاً للمادة (77) من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة (6) شهور.
- تكليف وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتأجيل الأقساط المستحقة على المواطنين الراغبين بالتأجيل لصالح بنك الائتمان الكويتي نظير منحهم القروض العقارية والاجتماعية وذلك لمدة 6 أشهر وبما يضمن عدم زيادة القسط الشهري المستحق مقابل تأجيلها.
- صرف المعاش التقاعدي بافتراض عدم صرف ما يسمح به القانون مقدماً للحالات التي استفادت من حكم المادة (112) مكرر من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك لمدة 6 شهور على أن تحدد الأداة القانونية اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
- تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة وقطاع الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية شريطة انعكاس هذه الإعفاءات على عملائهم بذات القيمة.
- الموافقة على مشروع قانون بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوق المتعثرين ودعم الأسرة، وتكليف وزير المالية بمراجعة الصيغة النهائية للمشروع.

- توجيه الجهات الحكومية بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص بالسرعة الممكنة.
- المبادرات والإجراءات والتدابير الانسانية التي قامت بها دولة الكويت لتحسين مستوى المعيشة للعمال الاجنبيّة لكافة الجنسيات من المقيمين على أراضيها في وقت انتشار وباء (كوفيد-19)
- نظمت وزارة الصحة مراكز لفحص العمالة الأجنبية التي كانت خارج دولة الكويت وعادت اليها منذ مطلع شهر يناير من أجل التأكد من سلامتهم الصحية مجاناً، حيث قدر العدد بأكثر من (45 ألف شخص)،
- قامت وزارة الداخلية ممثلة بالمؤسسات الإصلاحية والسجون في إطلاق سراح أكثر من (700 سجين) منذ مطلع الازمة من بينهم عدد من الأجانب العاملين الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية سابقة، الي جانب عدد من الإجراءات التي يمكن ايجازها على النحو التالي: -
- تم تقسيم العمال إلى قسمين (المخالفين لشروط الإقامة والمقيمين بشكل قانوني).
- العمال المخالفين لشروط الإقامة:

أطلقت دولة الكويت مبادرة إنسانية ممثلة بقرار معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رقم 288 لسنة 2020 بشأن الغاء كافة الغرامات المالية المترتبة على العمالة لمخالفتها لقانون إقامة الأجانب رقم 17 لسنة 1959، خاصة أن مثل هذا القرار يساهم بتكريس مفهوم العودة الطوعية للعمالة لبلدانهم الاصلية، حيث عملت الجهات المختصة على تسخير كافة الإمكانيات لحث تلك العمالة المخالفة على المغادرة من خلال التالي:

- 1- أسقاط جميع المخالفات والغرامات المالية المقيدة ضدهم في سبيل تشجيعهم للعودة لبلدانهم.
- 2- العمل مع حكومات بلدان العمالة الأجنبية في سبيل نقلهم والسماح لهم بالعودة الكريمة لبلدانهم.
- 3- توفير مراكز إيواء تتوافق مع كافة الاشتراطات الصحية المطلوبة، الى جانب تقديم الوجبات الرئيسية على ثلاث فترات يوميا(فطور-غدا-عشاء) بشكل مجاني لحين مغادرتهم مراكز الايواء، الى جانب توفير محاجر طبية مؤهلة على مستوى عالي بالتعاون بين وزارة الداخلية- الصحة- القطاعات الأهلية والجمعيات الخيرية لتوفير أفضل سبل الراحة والمقومات الصحية والوقائية بشكل مجاني لهذه العمالة.



4- توفير المستلزمات الطبية بالإضافة الى فتح المستشفيات أمام المصابين منهم وتقديم العلاج بشكل مجاني.

5- تقديم تذاكر عودة مدفوعة الثمن " دون تحمل العامل التكاليف حيث سيتم إلزام أصحاب العمل بدفعها " في سبيل تحفيزهم على المغادرة، حيث يتم اجراء الفحوصات الطبية اللازمة قبل مغادرة دولة الكويت لضمان عدم تعذر بلدانهم باستقبالهم.

6- تم توفير محاجر طبية مؤهلة على مستوى عالي بالتعاون بين وزارة الداخلية- الصحة- القطاعات الأهلية والجمعيات الخيرية لتوفير أفضل سبل الراحة والمقومات الصحية والوقائية بشكل مجاني لهذه العمالة.

- تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بتشكيل فريق عمل لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة وتقديم العون والمساندة لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بمساءلة المتسببين في وجود عمالة وهمية ومحاربة تجار الاقامات.
- اجلاء جميع المواطنين الكويتيين في الخارج والراغبين في العودة لأرض الوطن.
- تكليف وزارة المالية بتوفير العدد المناسب من المحاجر المؤسسية لاستيعاب ما تبقى من المواطنين المتوقع عودتهم ضمن خطة الاجلاء والمقرر لهم حجر مؤسسي بالإضافة إلى تخصيص بعض الفنادق لوزارة الصحة لاستخدامها لأغراض طبية.
- إقرار عدد من العقوبات الجديدة لمخالفي قانون الأمراض السارية تتضمن عقوبات لمن ينقل عمدا العدوى لأشخاص آخرين. فتح مراكز الرؤية التابعة لوزارة العدل وذلك إثر مطالبة الإباء والامهات بتمكينهم من تنفيذ الاحكام القضائية برؤية أبنائهم وبحث الاليات المطروحة للتنفيذ من اجل صالح الأبناء والوالدين وكذلك فيما يتعلق بأحكام النفقة الغير منفذة.

بالنسبة للأمن الغذائي:-

- تأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية والاستهلاكية الذي يغطي المواطنين والمقيمين، وتشديد الحرص على مراقبة صحة أسعار السلع في الجمعيات التعاونية.
- تكليف وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة والخطوط الجوية الكويتية لاستيراد المواد الغذائية والاساسية التي تتطلب النقل الجوي، إضافة إلى تكليف الشركة الكويتية للتموين بتغطية أي نقص بالمواد الأساسية الغذائية التي تحددها وزارة التجارة من السوق المحلي او الخارجي.
- فرض عزلا تاما لعدد 4 مناطق وتم تأمين الغذاء وكافة المستلزمات لقائمتها من الاسر والعمالة المتضررة، مع فتح جميع أفرع الجمعيات التعاونية والأسواق الموازية في تلك المناطق.



تدابير وإجراءات اتخذتها وزارة التربية: -

- تعليق الدراسة لجميع المراحل التعليمية في الدولة حتى اشعاراً آخر.
- تكليف وزير التربية والتعليم العالي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتاحة الفرصة لمتابعة العام الدراسي من خلال - التعليم من بعد - بصورة اختيارية وذلك بناء على رغبة أولياء الأمور ومن يتعهد بهذا الشأن على أن تضع الوزارة القواعد والضوابط اللازمة لذلك.
- صرف راتب شهر لجميع الطلاب والطالبات المبتعثين في الخارج سواء من البعثات الحكومية او على حسابهم الخاص والمسجلين في المكاتب الثقافية في الخارج.

هذا ويواصل مجلس الوزراء متابعة المستجدات على جميع الأصعدة العلاجية والوقائية والخدمات اللوجستية، حيث تم إقرار خطة العمل للعودة التدريجية للحياة الطبيعية تعتمد بشكل أساسي على المسؤولية المجتمعية للجميع. وتتضمن الخطة ٥ مراحل ذات معايير أساسية للانتقال بين المراحل تراعي فيها مقياس انتقال العدوى، وثبات ارقام الإصابات لفترة كافية، وانخفاض نسبة المصابين في المستشفيات وانخفاض نسبة المصابين من المسحات اليومية.